مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (06)، العدد (01) / 2021
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

استراتيجية الدولة الجزائرية المنادية بدعم القطاع الخاص ودعم مسؤوليته الإجتماعية، مدخل محوري للنهوض بالتنمية المحلية المستدامة بالدولة.

The strategy of the state Of Algeria calling for supporting social responsibility in the private sector, A pivotal entrance to support its sustainable development.

د.لطيفة رجب[1] ، د.منصف بن خديجة [2]

[1] جامعة سوق اهراس (الجزائر)

[2] جامعة سوق اهراس (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 **تاريخ القبول:** 2021/05/28 **تاريخ النشر :** 2021/06/05

ملخص: سلّطت الورقة البحثية الضوء على الدور الرائد الذي يلعبه القطاع الخاص بإحداث وإنجاح التنمية المحلية المنشودة بالدولة، ولأن هذه التنمية ترتكز على عدة أبعاد من أهمها البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي أو ما يعرف بالتنمية المحلية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى فقد أثبتت عدة دراسات ميدانية (غربية وعربية) أن تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي انتشر وبشكل واسع يُعد مدخل محوري لدعم استدامة التنمية المحلية للدولة

وعليه فقد هدفت الدراسة البحثية بداية إلى الوقوف على أهمية أجهزة الدولة المسخرة لخدمة وتنويع نشاط القطاع الخاص بها. وكتكملة لدعم هذا القطاع الاساسي فقد بادرت الدولة إلى خلق استراتيجيات وآليات تُعنى بالتحسيس بأهمية تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص، ليتمكن هذا الأخير من المساهمة وفق ضوابط المسؤولية الاجتماعية في إحداث التنمية المحلية المستدامة بالدولة.

وتوصلت دراستنا لمجموعة نتائج تعكس بمجملها أهمية تعزيز أطر دمج المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص (الأطر التشريعية والتنظيمية)، وإشراك منظم لجميع أطراف التنمية المحلية، بالتكثيف من حملات التحسيس بأهمية هذا المفهوم لدى القطاع الخاص أو العام، بهدف توعية الاطراف المسؤولة والفاعلة بهذا القطاع المحوري بأهمية تبنيهم لهذه الفلسفة الاجتماعية، والانعكاسات الايجابية التي سيجنيها إثر تبنيه لها، ومن جهة أخرى الانعكاسات التي ستجنيها الدولة من خلال التنمية المحلية المستدامة التي سيسهم في تحققها بدوره.

الكلمات المفتاح : مسؤولية اجتماعيه؛ قطاع خاص؛ تنمية محلية مستدامة؛ بعد بيئي؛ تنمية اقتصاديه .

تصنيف JEL : I25 ;Q56 ;A13 ;P37 ;Q01.

Abstract: *The research paper shed light on the private sector to bring about local development in the state, and because development is based on several dimensions, the most important of which is the economic, social and environmental dimension or what is known as sustainable local development, and on the other hand, several studies (Western and Arab) have proven that the concept of social responsibility that has spread widely It is a pivotal entrance to support the sustainability of the local development of the country.The research study aimed at examining the importance of state agencies involved in serving the private sector. As a supplement to support the sector, the state initiated to create strategies and mechanisms concerned with sensitizing the importance of adopting social responsibility in the private sector, in order to be able to contribute in accordance with the regulations of social responsibility in creating sustainable local development in the country. The reached a set of results that reflect the importance of promoting the inclusion of social responsibility in the private sector (legislative and regulatory frameworks ...), and the involvement of all local development parties in intensifying awareness campaigns of the importance of the concept in the private or public sector, with the aim of educating the parties responsible in the pivotal sector of the importance of their adoption of social philosophy, and the positive repercussions That it will gain from its adoption of it, as well as the repercussions that the country will gain through sustainable local development will achieve for it.*

Keywords: *Social responsibility; Private sector; Sustainable local development; Environmental dimension; Economic development.*

Jel Classification Codes: *Q01 ;P37 ;A13 ;Q56 ;I25.*

المؤلف المرسل: لطيفة رجب ، edjeblatifa16@gmail.com

1. مقدمة

فرضت ديناميكية البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية على كافة المؤسسات الاقتصادية جملة من المفاهيم الحديثة التي أوجبت وتوجب على هذه المؤسسات العمل بها كي ترقى إلى صفة المواطن الصالح، تتمثل أولها في إلتزام هذه الأخيرة بكافة القوانين المنظمة للمجتمع، ثانيها أداء ما عليها من واجبات تجاه بيئتها ومجتمعها الذي تعمل فيه، وهذا ما يطلق عليه "**المسؤولية الإجتماعية**".

بالموازاة فقد تزايد إهتمام الدولة بالقطاع الخاص (للدور الفاعل الذي أثبته هذا الاخير في إحداث التنمية الشاملة المستدامة على المستوى الدولي)، وأصبح يحتل النسبة العظمى من عدد المؤسسات النشطة والقائم عليها إقتصاد الدولة مقارنة بالقطاع العام.

ووفقا لعديد الدراسات العلمية (التنظيرية والميدانية على المستوى الغربي والعربي)، التي أثبتت في مجملها أن المسؤولية الإجتماعية تعتبر مدخل أساسي لتحقيق هذه التننمية المستدامة والمحلية الشاملة الابعاد (أقتصاديا، إجتماعيا وبيئيا...)، فقد عمدت الدولة لتحفيز القطاع الخاص على تبني هذا المفهوم الإجتماعي، لكي يتمكن هذا الاخير ووفق أطر مدروسة من الاسهام أكثر وبفاعلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وتأسيسا للطرح أعلاه تبرز إشكالية هذه الدراسة البحثية كمايلي:

ماهي أهم اجتهادات وآليات الدولة الجزائرية الرامية إلى دعم القطاع الخاص وحثه على تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية ضمن أولوياته المسطرة، بهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

- **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس، يمكن طرح جملة من التساؤلات التالية:
  - ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ؟
  - ما المقصود بالقطاع الخاص؟
  - ما المقصود بالتنمية المحلية المستدامة ؟
- **فرضيات الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة البحثية ، تم وضع الفرضيات التالية:
  - يعتبر تبني القطاع الخاص لفلسفة المسؤولية الاجتماعية مدخل محوري لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بالدولة؟
  - يعد القطاع الخاص واجهة أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بالدولة؟
  - لازال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ثقافة جديدة لم ترق بعد إلى مرحلة النضج في مؤسسات القطاع الخاص؟
- **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها:
  - الوقوف عند أهمية تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخص؛
  - الإلمام أكثر بمسؤولية القطاع الخاص الاجتماعية وأهميته في دعم التنمية المحلية المستدامة بالدولة؛
  - الاطلاع على أهم الهيئات الدولية المشجعة على دعم تبني القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية تجاه الدولة والمجتمع.
- **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من الأهداف التي تسعى لتحقيقها وتنبع من الاعتبارات التالية:
  - تبرز الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مكاسب عِدة للدولة، وتعود بالنفع لصالح القطاع الخاص في حال تبنيه لهذه الثقافة الاجتماعية؛
  - يعتبر موضوع هذه الورقة احد مواضيع الساعة، حيث يلقي الضوء على التحسيس بأهمية الدور الذي تضفيه المسؤولية الاجتماعية في حال تبنيها من قبل مؤسسات القطاع الخاص ، بدفعه إلى تفعيل مشاركته المحورية في خدمة التنمية المحلية للدولة وتحقيق استدامتها؛
  - يعتبر مساهمة علمية في بناء الإطار النظري المتعلق بمفهومي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة.

منهج الدراسة: بغية الإحاطة أكثر بجوانب الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وجانب المتغيرات المطروحة ، وذلك باستعراض كافة المفاهيم المتعلقة بها ومحاولة تحليلها، من خلال الاستعانة بتشكيلة متنوعة من المراجع والبحوث السابقة.

هيكل الدراسة البحثية: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

❖ **المحور الأول: مدخل مفاهيمي تحليلي حول تزايد دور القطاع الخاص وطرق دعمه في إحداث التنمية المحلية المستدامة بالجزائر؛**

❖ **المحور الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص وأهم الهيئات الدولية المنادية بتبنيها؛**

❖ **المحور الثالث: أهمية الدور التشاركي لأجهزة الدولة في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات إنجاحها بالقطاع الخاص.**

الدراسات السابقة: أجريت عدة دراسات باللغة العربية والاجنبية حول الموضوع وتعرضت لمتغيراته مباشرة وضمنيا ومنها :

❖ **دراسة (السحيباني، 2009) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية–حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، أين هدفت الدراسة إلى التوصل الى مدى تبني شركات هذا القطاع بالسعودية لموضوع المسؤولية الاجتماعية ، ومعرفة تأثيرات مسؤولية هذه الشركات الاجتماعية تجاه المجتمع السعودي، (محاربة الفقر، تحقيق التنمية المحلية...)، وقد توصلت الدراسة إلى غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية هذه الشركات ، وكذلك توصلت بان تبني المفهوم الاجتماعي لاقى الاهتمام المتأخر به من قبل هذه الشركات 2005. وان تركيزها يقتصر بمجالات محددة فقط.

❖ **دراسة (ناجي، ناجي–2017) بعنوان تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مقدمة ضمن مجلة قالمة حوليات للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 20**، هدفت الدراسة الى رصد واقع المسؤولية الاجتماعية القطاع للخاص بالجزائر، ومعرفة مدى قدرة المؤسسات على أن تأخذ بالمفهوم وتطبقه في إطار الشراكة مع الإدارة المحلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة، وقد خلصت الدراسة الى ان ممارسة وتجسيد المسؤولية الاجتماعية لم يصل بعد إلى ما هو مطلوب، بالرغم من الدعم المالي الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الدولة ويعود سبب ذلك إلى عوامل أهمها حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص،غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، عدم وجود آليات لتحفيز القطاع الخاص.

❖ **دراسة (ثابت، 2018)بعنوان المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالاردن**، هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على موضوع المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص بعد انتشار المفهوم بشكل واسع، وتبنيه من قبل مؤسسات القطاع الخاص كاستراتيجية في أعماله بصورة تشاركية مع القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التطوعية والخيرية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات التي تعمل بها هذه المؤسسات. وهدفت أيضا إلى وضع خطة وإطار مؤسسي لهذه المسؤولية تساعد في تغيير مجتمعي لنهضة المجتمع العربي. أما عن أهم النتائج المتوصل إليها فهي أن الشركات الأردنية والعربية عموماً تمارس المسؤولية الاجتماعية بشكلٍ إختياري تطوعي وأحياناً هامشي ، ولم تُدمج المسؤولية المجتمعية في استراتيجيات أغلب الشركات ، ومعظم المبادرات والأنشطة التي تُمارسها الشركات يغلب عليها طابع التبرعات للجمعيات الخيرية .

❖ **دراسة قام بها (Cecile Renouard-2012) بعنوان (Le secteur privé et la lutte contre la pauvreté)** ، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اهم أنواع المسؤوليات المعتمدة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات الكبرى، (وهذا وفقا لحجم نشاط الشركة و الاطراف ذات المصلحة فيها) وجاءت هذه التقسيمات بهدف تبرير إسهامات هذه الشركات تجاه الدولة في خلق الثروة، خلق مناصب الشغل، والمساهمة في تنمية المناطق الفقيرة في إطار تبنيها لهذه المسؤوليات، و تتمثل هذه المسؤوليات في: المسؤولية الاقتصادية والمالية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية تجاه البيئة والمحيط، المسؤولية السياسية، بالاضافة إلى المسؤولية الاستثنائية الطارئة و المسؤولية الاخلاقية او الانسانية.

❖ دراسة (**Peterraynad, Mayaforstater, Venna- 2002**) بعنوان : (**Corporate Social Responsability : entrerprises in developing countries) Implications For small and medium**، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان المعوقات التي تحول دون تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالدول النامية، وكيفية مواجهة هذه التحديات، أما عن أهم نتائج الدراسة فهي ان المؤسسات المتوسطة والصغيرة لها القدرة على توليد وجني فوائد عدة من ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، وبدورها المسؤولية الاجتماعية بإمكانها دعم دور الـ **PME** في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك لها تأثير إيجابي على نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة:** تتسم بجملة من النقاط التي تنفرد بها وتميزها عن باقي الدراسات ويمكن إيراد أهمها فيما يلي: *حداثة الدراسة 2020 مقارنة بسابقاتها، *ثرائها بنتائج الجملة المتنوعة من الدراسات السابقة التي اعتمدتها،*غنى الدراسة بالتفصيل النظري والتحليلي لمتغيراتها وفق إطار خاص بالدولة الجزائرية، *عالجت الدراسة اسقاط واقعي وجد حديث لأهم اجتهادات الدولة في دعم ونشر هذه الثقافة المجتمعية ضمن القطاع الخاص لدوره الفاعل في النهوض بالتنمية المحلية بالدولة.

أوجه الشبه مع بعض الدراسات السابقة ان موضوع الدراسة يجمع بين متغيرين هما "المسؤولية الاجتماعية" و"التنمية المحلية المستدامة"، وكذلك تتشابه في أغلب النتائج المتوصل إليها بخصوص التأكيد على أهمية نشر ثقافة ودمج المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص، لما لها من أثار إيجابية على إحداث التنمية المحلية المستدامة بالدولة والعمل على التصدي للمعيقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

2. مدخل مفاهيمي تحليلي حول تزايد دور القطاع الخاص وطرق دعمه في إحداث التنمية المحلية المستدامة بالجزائر

قطعت الدولة عدة أشواط في مشوارها المتعلق بالتحولات والإصلاحات الاقتصادية، تاركة دورها في لعب الفاعل الأساسي في الشأن الاقتصادي واكتفت بدور الحكم و رسم السياسات، وفتحت المجال إلى القطاع الخاص الذي أصبح يمثل الدعامة الاساسية في إحداث التنمية المحلية بها.

1.2 قراءة حول مفهوم القطاع الخاص وتحليل لأبرز إحصائياته خلال 2019

1.1.2– تعريف القطاع الخاص: ظهرت عدة تعريفات متباينة حول هدا المفهوم وسنستعرض فيما يلي أهمها:

***تعريف أول:** هو القطاع الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية كّلها، التي تأخذ مكانة في حيز جغرافي معين باستثناء الأنشطة الحكومية، أو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تملكه الحكومة. (طلال أبو غزالة وآخرون، **2011**،ص**273**) و(جودي، رابية،**2016**، ص**17**).

***تعريف ثاني:** قطاع للاقتصاد الوطني قائم على أساس ملكية خاصة لوسائل الإنتاج، تخصص موارد الإنتاج بواسطة قوى السوق أكثر ما بواسطة السلطات العامة.(عمر، **1995**، ص**203**) و(شريط، بن الحاج، **2017** ، ص**240**).

2.1.2 خصائص القطاع الخاص: يمكن ايجازها: (لمزواد، **2009**، ص**22**) و(ثوامرية وخروف، **2018**،ص**359**).

*السرعة في الانجاز والابداع، بحيث وحسب رأي اصحاب القطاع الخاص فان تدخل الدولة بشكل مباشر في الانتاج يتسبب في إعاقة سير العمل داخل الوحدات الاقتصادية، و*العمل على تقليل تخوف رأس المال الأجنبي والتشجيع على الاستثمار والشراكة؛

*عدم وجود البيروقراطية المعرقلة لعمل القطاع الخاص بسبب الديناميكية وسرعة المبادرة في استغلاله للفرص مقارنة بالقطاع العام.

3.1.2 أهم المفاهيم المرتبطة بالقطاع الخاص: نلاحظ بكثير الأحيان وجود خلط بين مفهوم القطاع الخاص ومفاهيم اقتصادية اشابهة

***الخوصصة:** هذا المفهوم الذي أصبح متداولا في جميع أنحاء الدول، وذلك بتخلي الدولة كليا أو جزئيا عن القطاع العام، وذلك عن طريق عقود الإيجار أو منح الامتيازات أو التعاقد، أي فتح المجال أكثر للقطاع الخاص بالمشاركة في تسيير الانشطة العمومية. (الصافي، **2007، ص02**)

***الاستثمار:** الذي يُعرف بأنه: توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح. (موفق، **2012، ص59**)

وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس مثل الأراضي، العقارات، المعدات...إلخ، أو على شكل غير مادي مثل التقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل السندات، الأسهم .

وعليه فالاستثمار عملية توظيف الأموال او استخدام لراس المال المدخر من أجل إنشاء نشاطات تهدف للربح .

***المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة:** تعرف حسب قانون المالية المصغر للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953 بأنها: "مؤسسات يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، ولا تسيطر على مجال العمل النشطة في نطاقه." (جديدي، **2010،ص32**)

***المقاولاتية أو المقاولة المؤسسية:** وهذا نظرا للدور الكبير الذي حققه النشاط المقاولاتي (محليا ودوليا) في إحداث تنمية اقتصادية للمجتمعات، والذي يعود أساسا إلى إستراتيجية الدولة في تحفيز ودعم للنشاط المقاولاتي. **عرف كل من (Venkatarman)** و**(Shane)** وفق الاتجاه المنادي بأن المقاولاتية استغلال للفرص، على أنها "العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية." (**Alain Fayolle**, 2004, p 29.) و (الجودي، 2015، ص 19)

4.1.2 أهمية القطاع الخاص: اثبتت تجارب الدول المتقدمه الدور البارز الذي لعبه القطاع الخاص في تحقيق هذا التقدم والتنمية، فقد أصبح هذا القطاع يمثل عمود الاستثمار بالنسبة للدولة وذلك لديناميكيته ولقدرته على استغلال فرص تنمية أمواله، وبذل الجهد في حسن إدارة مصالحه، ودعمها بالابتكار. (رحماني، 2015، ص17)، ويمكن ذكر أهميته في بعض من هذه العناصر:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار، وإعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام و الخاص؛
- رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه، وإدامة التنافسية ضمن نشاط الأسواق؛
- العمل على تحسين وضع الحكومة المالي، وتصحيح الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات ؛
- تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة، ومحاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.

5.1.2 قراءة تحليلية لأهمية وتطور دور القطاع الخاص بالجزائر: من مميزات القطاع الخاص الهيمنة الشبه كلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاصة بنسبة **99.98 %** من عدد المؤسسات العمومية النشطة بالدولة، وهذا وفق إحصائيات الديوان الوطني للاحصاء المستقاة من نتائج الإحصاء الاقتصادي للسداسي الأول لهذه السنة، (**ONS,** 2019, p13)، وهذا ما تتطرق له بالتفصيل إحصائيات **الجدول رقم (01)** ،

الجدول (01): تطور نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	893 179	552 189	949 207	449 225	842 245	806 269	946 293	392 013
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626
المجموع	893 957	552 967	949 985	450 003	843 119	807 008	946 959	392 639
%القطاع عام/خاص	0.09%	0.14%	0.08%	0.17%	0.10%	0.09%	0.07%	0.16%
طبيعة المؤسسات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
المؤسسات الخاصة	455 398	815 478	511 856	550 511	601 583	656 949	716 895	780 339
المؤسسات العامة	591	557	572	557	545	542	532	438
المجموع	455 989	816 035	512 428	551 108	602 128	657 491	717 427	780 777
%القطاع عام/خاص	0.13%	0.07%	0.11%	0.10%	0.09%	0.08%	0.07%	0.06%

طبيعة المؤسسات	2017	2018	1st Sem 2019	.....
المؤسسات الخاصة	1074236	1141602	1171701	.....
المؤسسات العامة	267	261	244	.....
المجموع	1074503	1141863	1171945	.....
%القطاع عام/خاص	0.02%	0.02%	0.02%	

المصدر: النشريات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات 2001-2019

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول رقم 01 يبرز لنا المكانة المتزايدة لمؤسسات للقطاع الخاص ودورها في إحداث التنمية بالدولة ، لذا فقد عمدت الجزائر وعلى هذا الاساس إلى توفير المناخ الملائم والمحفز على جلب الاستثمار في كافة النشاطات المتعلقة بقطاع المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة. (لأنها تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع الاصلاحات التي يشهدها الاقتصاد الوطني مقارنة بالهياكل الاقتصادية الضخمة التي كثيرا ما تتأثر بالازمات الاقتصادية) (عبد الحفيظي، **2015، ص101**).

دائما ووفقا للديوان الوطني للاحصاء خلال للسداسي الأول لسنة 2019، (**ONS**, 2019)، نلاحظ أن إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما تنوعت بين انشطة الزراعة، الطاقة والمناجم والمحروقات، الاشغال والبناء، الصناعة وقطاع الخدمات.- وهذا ما تتطرق له بالتفصيل إحصائيات **الجدول رقم (02)** ،

الجدول (02): تقسيم المؤسسات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	مجموع المؤسسات بالقطاع العام والخاص طبيعة قانونية (شخص معنوي)	%
زراعة	7368	1.12
محروقات، الطاقة، المناجم	3035	0.46
البناء	188290	28.54
الصناعة	102128	15.48
الخدمات	358996	54.41
المجموع 01	659817	100
	مجموع المؤسسات بالقطاع الخاص طبيعة قانونية (شخص مادي)	
المهن الحرة	243759	
النشاطات الحرفية	268369	
المجموع 02	512128	
المجموع الكلي	1171945	

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019 ص 09.

من القراءة التي تطرحها ارقام الجدول02، نلاحظ ان قطاع الخدمات استحوذ على قرابة 55% من عدد المؤسسات ذات الطبيعة القانونية للشخص المعنوي، الشي الذي تبرزه مراهنة الدولة الجزائرية على المدى المتوسط والطويل لدعم مؤسسات القطاع الخدماتي بكافة تخصصاته، كالسياحية والتي تبرز من خلالها شخصية البلد (من خلال فتح المجال للقطاع الخاص في الاستثمار أكثر في تطوير سياحة المعالم والمتاحف الاثريه والمعالم السياحية ....) . التي على إثرها تزخر الجزائر بمقومات ثقافية، تاريخية، طبيعية جدا مغرية وجاذبة للسياح وتعد منفذ خالق للثروة قد تتجاوز عائداته القطاع الريعي. (**Abdelli, Mansour, Nabila, 2020 P-P :129-130**)

ووفقا لتوزيع عدد المؤسسات خلال السداسي الاول من سنة 2019 بحسب معيار الحجم المصغرة والصغيرة والمتوسطة، فالجدول رقم 03 يفصل أكثر حول هذه الارقام:

الجدول (03): تقسيم المؤسسات حسب الحجم

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	%
عدد العمال أقل من 10 مصغرة	1136787	97
عدد العمال بين 10 و49 صغيرة	30471	2.6
عدد العمال بين 50 و249 متوسطة	4688	0.4
	1171945	100

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019 ص 08

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول رقم 03، نجد أن حجم المؤسسات المصغرة التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي الجزائري هي التي تستحوذ على النسبة العظمى 97% مقارنة بباقي أحجام المؤسسات الاخرى ، وتبقى المساهمة الكلية للقطاع العمومي بكافة مؤسساته لا تتجاوز 0.02 % أي 244 مؤسسة فقط.

أما وفيما يخص دور هذه المؤسسات في الجانب التوظيفي للعمال، دائما ووفقا للديوان الوطني للاحصاء خلال للسداسي الأول لسنة 2019، (**ONS**, 2019, P 14)، نلاحظ أن إجمال العمال بلغ 2818736 منهم فقط 20955 عامل تابع للقطاع العمومي للدولة .– وهذا ما تتطرق له بالتفصيل إحصائيات **الجدول رقم (04)** .

الجدول (04): تطور الوظائف المعلنة حسب قطاع المؤسسات

المؤسسات PME	عدد الموظفين حتى السداسي 01 من سنة 2019	النسبة%
بخصوص مؤسسات القطاع الخاص		
عدد العمال الاجراء Les Salariés	1626080	57.69%
عدد المستخدمين Les Employeurs	1171701	41.57%
المجموع 01	2797781	99.26%
بخصوص مؤسسات القطاع العام		
المجموع 02	20955	0.74%
المجموع الكلي	2818736	100%

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019 ص 14

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول رقم 04، نجد أن نسبة مساهمة مؤسسات القطاع العمومي في التوظيف تمثل نسبة 0.74% مقارنة بمساهمة القطاع الخاص في توظيف اليد العمالة بالدولة والذي استحوذ على نسبة 99.26%. وهذا مؤشر هام على تزايد دور القطاع الخاص في التخفيض من حدة البطالة بالدولة وتحقيق نوع من الاستقرار الوظيفي لـ 2797781 موظف.

6.1.2 أهم أجهزة الدولة الداعمة للنهوض بالقطاع الخاص: عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية الهدف منها التحول نحو اقتصاد السوق، إذ باشرت بالتدريج بإنشاء مجموعة من الهيئات المؤسساتية المختصة بدعم القطاع الخاص ونشاط المؤسسات **PME** ومنها:

***الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**(ANDI): تأسست في **20** اوت **2001** بمقتضى الأمر الرئاسي رقم **01-03** المتعمق بتطوير الاستثمار، تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتمثل مهمتها الأساسية في العمل على تبسيط الاجراءات الادارية وتسهيل شروط الاستثمار والتعريف بفرصه. (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية م. **01** المرسوم التنفيذي رقم **01-282** الصادر **24** اوت **2001**) –لمزيد من التفصيل حول مدى تطور دور **ANDI** في خلق المشاريع الاستثمارية بالجزائر وبتنوع انشطتها أنظر **الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019، رقم 35**، ص: **17.** متاح على الرابط الالكتروني http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

***الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)**: أنشأت الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي **296-96** في **1996/09/08**، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، ثم تحولت لنصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وإن كان الهدف بداية من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، بهدف تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي (**19-35** سنة) من خلال تمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بإنتاج السلع والخدمات. (قوجيل، **2011**، **ص11**)، إلا أنه وفي نفس السياق أُسندت رسميا وبموجب المادة **02** من المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ **05** ماي **2020** بالجريدة الرسمية العدد 27 سُلطة الوصاية على هذه الوكالة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة -لمزيد من التفصيل حول تطور دور **ANSEJ** في خلق المشاريع الاستثمارية بالجزائر وبتنوع انشطتها وحجم المبالغ المستثمرة في هذه المشاريع ،أنظر **الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019، رقم 35**، ص:24 متاح بالرابط **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

***الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)**: أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **04-14** في**22 /01/ 2004**. موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة وتقوم بتقديم خدمات مالية تتماشى مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل، ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين (**18** سنة فما فوق). بغية دعمهم بإنشاء مؤسساتهم المصغرة، تتمتع بالشخصية المعنوية وتقوم بدراسة الملفات والبت فيها على المستوى المحلي . (بركان، حايف سي حايف،**2012** ، **ص12**) -لمزيد من التفصيل حول مدى تطور دور **ANGEM** في خلق المشاريع الاستثمارية بالجزائر وبتنوع انشطتها وحجم المبالغ المسخرة في هذه المشاريع وعدد مناصب التوظيف التي تم خلقها ،أنظر **الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019، رقم 35**، ص: 27 . متاح على الرابط الالكتروني **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

***الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**: هو إجراء جاء في خضم ارتفاع مستوى الأسعار والتدهور المعيشي للجزائريين، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **94-18** في **1994/05/06** تحت وصاية الوزير المكلف للضمان الاجتماعي. وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية. وقد جاء الصندوق بهدف حماية العمال من البطالة خاصة أولئك الذين فقدوا مناصبهم لأسباب إدارية أو اقتصادية لا إرادية كالخوصصة التي أقرتها الجزائر منذ **2005**. (بدراوي، 2015، ص108).

أما الإجراءات المتممة (**إجراءات 2004**) والتي قدمها صندوق (**CNAC**) بداية من**2004** جاءت بمقتضى المرسوم التنفيذي **04** المؤرخ في **2004/01/03** والذي يتمم المرسوم التنفيذي **رقم 94/188** المؤرخ في **1994/07/06**. فقد كلف الصندوق من خلالها أيضا بدعم العمل الحر الذي تتكفل به مراكز المساعدة عن العمل الحر **(C.A.T.I)**، بهدف تسهيل عملية إعادة الادماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مساعدة البطالين (البالغين من**35-50** سنة المسجلين في وكالة التشغيل لأكثر من **6** أشهر) ومساعدتهم في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ومشاريعهم الحرة بهدف تمكينهم من المشاركة في خلق نشاطات سلعية وخدماتية ، من خلال تزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين. (نشرية **CNAAC**، عدد32، ص1) -لمزيد من التفصيل حول مدى تطور دور **CNAC** في خلق المشاريع الاستثمارية بالجزائر وبتنوع انشطتها وحجم المبالغ الممولة والمستثمرة في هذه المشاريع ،أنظر **الديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2019، رقم 35**، ص: 26. متاح على الرابط الالكتروني **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

7.1.2 أهم إستراتيجيات الدولة الجزائرية المندرجة ضمن قراراتها الوزارية لسنة 2019-2020 الداعمة للنهوض بالقطاع الخاص:

دائما وفي إطار إستراتيجيات الدولة المنادية بدعم أكثر للقطاع الخاص لقاء أهميته ودوره المتزايد في تحقيق التنمية المنشودة بالجزائر نذكر:

***انضمام الجزائر رسميا لعضوية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) في 14جويلية 2020**: حيث تم رسميا ومن طرف مساهمي هيئة (**EBRD**) فتح انضمام الجزائر لعضوية هذه المؤسسة المالية متعددة الأطراف، ما يتيح لها فرص تَلَقي دعم تمويلي مالي وكذلك حشد الخبرات التكنولوجية والخدمات الاستشارية من طرف (**EBRD**) في إطار تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص بالدولة ورفع جودة وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها بالجزائر، حيث صرح في هذا السياق السيد: (**Jürgen Rigterink**) القائم بأعمال رئيس البنك بمايلي: "هَدفُنا إطلاق العنان لإمكانات الجزائر لاسيما في القطاع الخاص لخلق وظائف ودعم التنمية المستدامة." .

وقد تم تأسيس (**EBRD**) سنة **1991** لمساعدة الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية على التحول لاقتصاد السوق، وفي الوقت الحالي يتم استخدام أدوات هذا البنك بشكل فعال لإقامة اقتصاد السوق، وتمثل نسبة الإقراض العظمى لأكثر من 60% موجهة خصيصا للنهوض بالقطاع الخاص من إجمالي القروض الممنوحة للبنك من طرف أهم الدول الكبرى السبع المشاركة في تمويله.
مزيد من التفصيل حول الموضوع متاح بالرابط الالكتروني https://www.aleqt.com/2020/07/14/article_1874751.html

***إنشاء وزارة تشمل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة START-UPS واقتصاد المعرفة**: حيث تم رسميا وفي فيفري **2020** الاعلان وبقرار رئاسي عن هذه الوزارة الشاملة التي يقوم دورها أساسا على دعم نشاط القطاع الخاص المقاولاتي في تفرعاته المتعلقة بـ Les **Micros et les Petites Etps** و **Les START-UPS** و**l'Economie de la Connaissance** بالجزائر. الذي تراهن من خلاله الدولة على النهوض بالتنمية الاقتصادية للوطن—خارج القطاع الريعي.

وتم رصد خارطة طريق في إطار تمويل ودعم تحسين أداء المؤسسات الناشئة **START-UPS** وفق ضوابط تشاركية لكافة الوزارات المعنية، من خلال جملة من القرارات الهامة التي أعلنتها الحكومة في أفريل **2020** تتمثل في مايلي:

- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال ومصطلحات النظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء وتكييف آليات تمويل هذه المؤسسات.
- استحداث الصندوق الاستثماري الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة المبتكرة منذ نشأتها إلى غاية مرحلة النضج ، مع العمل على خلق بيئة مواتية، تسمح بجلب رأس المال للمستثمر.
- توقيع اتفاقيات شراكة تخدم، الجانب المتعلق بالتامينات ممثلا عنه الشركة الوطنية للتامينات وحاضنات الشركات الناشئة.
- إدراج ثلاثة امتيازات هامة لأصحاب المؤسسات الناشئة حول الاعفاءات الضريبية وتشمل:
  - ✓ الإعفاء المؤقت ولمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ بدء النشاط من الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة لتلك الخاضعة لهذا النظام؛
  - ✓ وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات؛
  - ✓ بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات المقتناة المخصصة لانجاز مشاريعها الاستثمارية.

مزيد من التفصيل حول القرارات الاستراتيجية المتعلقة بهذا الموضوع متاح بالرابط الالكتروني https://www.echoroukonline.com

***فتح المجال أما القطاع الخاص ليستثمر في مجالات كانت حكرا على القطاع المسير العام بالدولة**: حيث ووفقا لتصريح رئيس الدولة يوم 2020/08/18 المنادي بفتح المجال أمام القطاع الخاص ودعمه للاستثمار وتاسيس شركات خاصة للطيران، وشركات نقل بحرى للبضائع والمسافرين وكذلك تاسيس بنوك خاصة، وخوصصة قطاع السياحة، وتأتي جملة هذه الاجراءات في إطار إصلاحات أوسع نطاقا ينفذها عضو أوبك فى مواجهة مشكلات مالية ناجمة عن انخفاض حاد فى إيرادات صادرات الطاقة والغاز التي تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي للدولة. ومن أجل تقليص قاتورة خدمات نقل البضائع التي بلغت قيمة 12.5 مليار دولار سنويا. مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع متاح بالرابط الالكتروني https://www.youm7.com/story/2020/8/18

2.2 التنمية المحلية (الجهوية أو الإقليمية) المستدامة: يعتبر هذا المفهوم بشقيه الحضري والريفي مدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، ويعد منهج تنموي متكامل يهدف إلى إشراك كافة الفواعل في إحداث التنمية المحلية (دولة، مجتمع مدني وحشد المواطن)، دون الإخلال بالاهداف الاقتصادية، الغايات الاجتماعية ودمج البعد البيئي.

1.2.2 تعريف التنمية المحلية : تطور مفهومها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير بمعظم الدول النامية كوسيلة لتحقق التنمية الشاملة بالمستوى الوطني، وظهرت على إثر ذلك عدة تعريفات، لكنها لم تخرج عن التفكير بقضايا السكان المحليين، البيئة و الاقتصاد المحلي.

* **يعرفها البنك الدولي** باعتبارها نوعا من المشاركة بين السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية معينة، و رفع مستواها الاقتصادي في المستقبل وتحسين نوعية الحياة للجميع. متاح على الرابط الالكتروني http://socio.montadarabi.com/t1978-topic

* **وتعرف** بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال للجهود الشعبية والحكومية، بهدف رفع مستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ريفيا، وحضاريا).وفق منظومة شاملة تُعنى بتحسين الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة. (بن شيخة، 2003)

2.2.2 تعريف التنمية المحلية المستدامة: برزَ رسميا الجانب **المحلي** في **التنمية المستدامة**، وتحديدا بمؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو في 03-04 جوان 1992 ضمن جدول الاعمال (**Agenda21**) التي تضمنت في الفصل 28 منها ما يسمى بجدول الأعمال المحلي (**Agenda** 21 **local**)، الذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. (**Makhlouf**, 2015, P-P :6-7)

والتنمية المحلية المستدامة لا تعني انغلاق الاقليم عن نفسه، بل ينبغي أن يكون هذا تحت شعار التفكير محليا والاستجابة الدولية، غير أن هذا الانتقال من البعد الوطني والدولي للتنمية المستدامة إلى المستوى المحلي تواجهه صعوبات، فالمشاكل البيئية ذات البعد العالمي قد تفقد معناها على المستوى المحلي فهي ليست قابلة للتجزئة وأن تجزئتها تتطلب جهودا أكبر لحلها وهذا بسبب تجزئة الموارد وصعوبة تجزئة المشكلة بين مختلف الأقاليم، ما يعني إمكانية تحسين مستوى إقليم على حساب آخر. (العابد، دهان، 2019، ص530)

***فتعرّف** بأنها "إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية بالمجتمع المحلي لإكسابه القدرة بالتطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، أي زيادة قدرة المجتمع المحلي على الاستجابة للحاجات الاساسية، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال للحفاظ بحق الاجيال المستقبلية بهذه الموارد ومواجهة الاضرار الناتجة عن المناهج التقليدية للتنمية غير المسالمة بيئيا، عملية حشد وتنظيم لجهود أبناء الوحدة المحلية وتوجيهها للعمل والهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل المشاكل ورفع مستوى الأفراد الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي. (ناجي ، ناجي، 2017، ص106)

3.2.2 مجالات التنمية المحلية المستدامة: لمشروع التنمية المحلية المستدامة أبعاد متعددة من أهمها نذكر: (فيدمة، ص-ص: 125-126) و(ناجي ، ناجي، 2017، ص-ص: 107-108)

***البعد البيئي:** يقوم هذا البعد على فرض التسيير الحسن للرأسمال الطبيعي بهدف حماية النظم الايكولوجية وتحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية، بمراعاة حدود النظم البيئية (المياه، الغطاء النباتي، الانتاج السليم بيئيا،..) وعدم تجاوزها وبالتقيد بالاستغلال المتوازن والمسؤول تجاهها لا الاستنزاف لها، بغية تحقيق استدامتها.

***البعد الاقتصادي:** تقوم هذه التنمية في بعدها الاقتصادي على اختيار وتحسين التقنيات الصناعية الموجهة لمجال توظيف الموارد الطبيعية، بهدف رصد الانعكاسات الراهنة وتقليل الأضرار المستقبلية للاقتصاد على البيئة، (باعتبار أن البعد البيئي القائم على الاهتمام بالمصادر

الطبيعية هو العمود الفقري للتنمية المستدامة والمحلية). وتقوم هذه التنمية في بعدها الاقتصادي على مبدأ الاستمرارية والمشاركة الجماعية وحشد الافراد (باعتبارهم ركيزة أساسية من ركائز التنمية المحلية) وعملهم في تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، من خلال البحث عن القطاعات والمجالات (تجارية، صناعية، خدماتية..) التي تميز المنطقة وهذا للنهوض اقتصاديا بها.

*__البعد الاجتماعي__: (أو ما يسمى بالبعد الانساني، لأن التنمية المستدامة والمحلية قائمة على الانسان وجوهرها الانسان وهدفها النهائي الانسان)، وتُعنى الاستدامة الاجتماعية المحلية بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد وفئات المجتمع (من تعليم، صحة، غذاء، سكن، مكافحة الفقر، ثقافة...)، وتوفير الأمن الاجتماعي، ودمج الجانب السياسي الذي لا ينفصل عن التنمية المستدامة ضمن اختياراتهم، بهدف زيادة تمثيلهم الديمقراطي وتمكينهم وبشفافية من اتخاذ القرارات لمختلف القضايا التي تشغلهم.

4.2.2 عوامل نجاح التنمية المحلية المستدامة: من بين هذه العوامل:(العابد، دهان، 2019، ص530)

*إقامة أنظمة إنتاج تتضمن تركز كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وجود ديناميكية سريعة للأنشطة المقاولاتية في كل قطاع نتيجة توفر مناخ للثقافة الصناعية؛

*إقامة أنظمة إنتاج ترتكز على المعرفة المحلية والقدرة على البحث والتطوير، وانتاج يرتبط بالسوق الدولية ويتمتع بالمرونة، للتأقلم السريع مع التغيرات المحلية والدولية؛

*وجود هيئات ومؤسسات حكومية محلية لامركزية، ووجود إحساس بالانتماء والمصلحة العامة للإقليم.

*تفعيل الحوكمة المحلية، باعتبارها أداة تنسيق بين جميع اطراف التنمية . (**Makhlouf,** 2015, P :8)

3 . أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص وأهم الهيئات الدولية المنادية بتبنيها

وفقا لاستراتيجيات الدولة الداعمة لنشاط القطاع الخاص والذي تنامى نشاطه فعلا (أنظر الجدول رقم 01 للاطلاع أكثر على تدرج القطاع الخاص في التوسع مقارنة بالقطاع العام بين الفترة الممتدة بين 2001 و2019) واصبح يفوق 99.98% من عدد المؤسسات الخاصة المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة مقارنة بالقطاع العام، لذا فقد اصبح من المفيد جدا ان يواكب هذا القطاع ديناميكية البيئة الدولية الاقتصادية التي فرضت عدة مفاهيم تغطي الآثار المتزايدة لنشاطاته السلبية وتدعم أكثر خدمته للمجتمع، من بينها مفهوم **المسؤولية الاجتماعية**.

1.3 الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص: ان تطور مجالات بيئة الاعمال المستمر والمرتكز على القطاع الخاص جعله أكثر ديناميكية من قبل كي يساير مستجدات بيئة الاعمال، التي أقرّت من خلال عدة منظمات دولية بتبني القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الحالي المستجد الذي لم يبقَ نفسه في بداية ظهوره بل مرّ بعدة مراحل:(عبود نجم، 2006، ص-ص:196 و202) (بن سفيان، بودي، 2012، ص10)

*مرحلة الثورة الصناعية (لم تلاقي فيها المسؤولية الاجتماعية الإهتمام)، استفاد منها المالكون وبالدرجة الاولى وغلّبت مصلحتهم الذاتية المحظة، وسادها استغلالهم الغير رشيد لجهود العاملين والموارد، بهدف تعظيم الارباح.

*مرحلة تضخم حجم المؤسسات (لم يلق مفهومها الاهتمام ولم يرقَ بعد إلى الاقتناع بها)، بل طبَعَها الاستنزاف الواسع للموارد الطبيعية، بسبب توسع أعمال هذه المؤسسات على حساب تدريب وإتقان العامل لعمله.

*مرحلة التأثر بأفكار الإشتراكية (تبنى أغلب عناصرها العديد من المؤسسات الخاصة الغربية)، وأصبحت الأفكار التي نادت بها الاشتراكية تمثل تحدي للمؤسسات الخاصة، تمثل بحتمية تحملها لمسؤولية العمال وبشكل خاص.

*مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير (شهدت بناء أرضية لتأصيل مفاهيم، أبعاد، عناصر وجميع أطراف المسؤولية الإجتماعية وفقا لمعايير ومؤشرات كمية ونوعية جديدة)، وظهور النظرية الكينزية المنادية بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي..

*مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي (شهدت نقلة نوعية تجاوزت الطروحات النظرية للمسؤولية الإجتماعية إلى الممارسات الجادة)، مع تعزز في دور ومطالب النقابات المنادية بحقوق العمال و...

*مرحلة جماعات الضغط (تدعّم مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح لها تأثير بقرارات المؤسسات والحكومات) بفضل بروز جماعات الضغط المتبنية لهذا المفهوم التي تمثل مصالح شريحة واسعة من المستفيدين كالجمعيات...

*مرحلة إقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية (إستوجب على القطاع الخاص تطوير استراتيجياته ومبادراته في إطار مسؤوليته الإجتماعية لتحقيق تميز يساير الرقمنة ويضمن لها البقاء). في ظل ضوابط الاقتصاد الرقمي.

*مرحلة صدور الميثاق العالمي للمسؤولية الإجيماعية (تعزيز لمفهومها بأكبر الهيئات الدولية الامم المتحدة) بالمنتدى الإقتصادي العلمي لسنة **1999**، وباقتراح "كوفي عنان" "للميثاق العالمي للمسؤولية الإجتماعية"، الذي تجسّد فعليا في **2000**. ما عزز صورتها بإعتبارها مبادرة مواطنة طوعية للمؤسسات لتفعيل دورها بالمجتمع.

2.3 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: لم يتم الإتفاق على مفهوم شامل للمسؤولية الاجتماعية الخاصة لكن سنكتفي باستعراض بعض التعاريف التي صدرت حولها عن بعض الهيئات الدولية كما يلي:

***تعريف أول:** عرّف البنك الدولي مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص الاجتماعية "التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع ككل والمحلي، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد" (جمعة، **2001**، ص**33**)

***تعريف ثاني:** عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية والعمل بتحسين نوعية ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة للمجتمع المحلي والمجتمع ككل."(**http.//www.w bcsd.org/wcb/publucations/csr2000.pdf**)

***تعريف ثالث:** للمؤسسة الدولية للمعايير (**ISO**) ويعد التعريف الشامل " بأنها مسؤولية المؤسسة مقارنة مع آثار قراراتها وأنشطتها (منتج أو خدمة) على المجتمع والبيئة, بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف والذي يتلاءم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع, ويأخذ في الاعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة, ويتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك, ويدمج في كامل المؤسسة" (**مقيطع, 2011, ص25**)

3.3 خصائص المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: من أهم خصائصها: (مقدم، 2014، ص- ص:227-228)

*يعود سبب ظهور وممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة العربية، أساسا إلى فروع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في المنطقة العربية وليس الشركات الوطنية؛

*لطالما ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية بالعمل الخيري والتطوعي لا أكثر؛

*الجهود المتواضعة لبعض مؤسسات القطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية تتم بطريقة فردية وغير منسقة بين الاطراف المساهمة وتتسم بالتنظيم الغير مجدي، ما يفقدها فعاليتها في خدمة جُل مجالات التنمية المنشودة؛

*لازال مفهوم المسؤولية الاجتماعية مبهم ولم يحظى بعد بالاسقاط الاعلامي والتحسيس الملائم للتعريف به؛

* لازال إنشغال القطاع الخاص بهدف الربحية يطغى على البعد الاجتماعي، ولان القطاع الخاص في الدولة قائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها لا تهتم كثيراً ببرامجها الإجتماعية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

*ضعف التنمية الاقتصادية بالدول العربية يضعف قطاع الاعمال عموما بالاهتمام بالبرامج الاجتماعية.

4.3 معوقات تبني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص[1]: من أهم معوّقات تبني القطاع الخاص لهذه المسؤولية نذكر: (ثابت، 2018، ص10) (مريزق، زويتة، 2012، ص14)

*عدم وجود ثقافة للمسؤولية الاجتماعية وجهل غالبية مؤسسات القطاع الخاص والعام أيضا بهذا المفهوم؛

* قلة الخبرات والمعرفة على وضع خطط وأهداف محددة في إطار تنظيمي مؤسسي، مسطر من قِبل مسؤولي القطاع الخاص تجاه إسهاماتهم الاجتماعية والتصريح بذلك في قوائم معنية بذلك لتفادي الخلط بينها والتبرعات؛

*غياب آليات شفافة تقيس بدقة كافة الإحصائيات الفردية والاجمالية وتثمّن الأثار الاجتماعية، المالية... لأي مساهمة من أي مؤسسة من القطاع الخاص، تجاه الجهات التي تم دعمها من طرفهم ونتائج هذا الدعم؛

*ضعف عملية التواصل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، حول كيفية وجدوى ووضوح مقترحات دعم بعض الجهات والتي يتقدم بها بعض أطراف المجتمع المدني تجاه القطاع الخاص والنتائج المتوخاة من هذا الدعم، ؛

*غياب ثقافة العطاء لإحداث التنمية، فمعظم الجهود الخاصة تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بخدمات كالإطعام، توفير ملابس..دون التطرق إلى مشاريع تنموية مستدامة تغير جذريا المستوى المعيشي.

5.3 أهم الهيئات الدولية المنادية بتبني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص (ثابت، 2018، ص-ص:19-25) و **(Abdelli, Aied, 2020, P-P :217-236)**

1.5.3 المبادرات العالمية (الحكومية والغير حكومية) للمسؤولية الإجتماعية: تبلورت بالصعيد الدولي عدة أسس عمل باتت تعد خريطة طريق ومرجعا في تحديد نطاق وأبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات الخاصة، من بين هذه المبادرات نذكر:

- **الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية** وهو مبادرة دولية صدر سنة 1999 عن الامم المتحدة، إنظمت له أكثر من 170 دولة عبر العالم، دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات أياًكان حجمها أو مجال عملها، للتحلي بروح المواطنة المؤسسية وتبني المسؤولية الاجتماعية ضمن أولويات نشاطاتها ، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة، من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل، وقد انبثق عن هذا الميثاق عشرة مبادئ وفق أربعة مجموعات كمايلي:

❖ حقوق الإنسان: •دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها. •التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.

❖ معايير العمل: •احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية. •القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري. •القضاء على عمالة الاطفال •.القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

❖ مكافحة الفساد •:مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي؛

❖ المحافظة على البيئة: •تشجيع إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية. •الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة. •تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.

- **مبادرات عالم الأعمال**، ميثاق غرفة التجارة الدولية بشأن المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- **إعلان المبادئ الثلاثية السياسية والاجتماعية** للشركات المتعددة الجنسيات عن منظمة العمل الدولية، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، الميثاق العالمي للمس الاج؛
- **المبادرات ذات الطابع الحكومي** عن حكومة الولايات المتحدة، الوثيقة البيضاء عن المفوضية الأوروبية؛

[1] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع أنظر في ذلك :خنفر أنفال، توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المسؤولية الاجتماعية –دراسة لعينة PME بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، مذكرة تحضير لشهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016-2017، ص ص: 17-18

المبادرات التجارية: المبادرات التي وضعتها المؤسسات العالمية ذاتها مثل مختلف مدونات السلوك الفردية، آليات التقارير. وجميع هذه المبادرات وغيرها لا تشكل نموذجاً عالمياً موحداً، ولا تفرض في حد ذاتها قيودا والتزامات على المؤسسات، وإنما هي أنماط وسلوك عمل يتسم بالمرونة والتنوع كي تسترشد بها المؤسسات صاحبة القرار في تحديد ما يلائمها ويتفق مع برامج عملها وصولاً للنتائج المبتغاة منها؛

المبادرات الصادرة عن المنظمات الغير حكومية:[2] وركزت المنظمات الدولية غير الحكومية اهتماماتها في أربعة ميادين أساسية وهي:البيئة، الصحة، التنمية، حقوق الإنسان. ومن بين هذه المنظمات نذكر منظمة أصدقاء الارض العالمية، منظمة العفو الدولية في مسائل حقوق الإنسان في المؤسسات، المدونة الأساسية لممارسات العمل الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، والسكرتاريات المهنية الدولية، منظمة أطباء بلا حدود، منظمة السلام الأخضر، منظمة العمل الدولية....

2.5.3 المنظمات العربية للمسؤولية الإجتماعية: تسعى الدولة الجزائرية وعديد الدول العربية إلى خلق منظمات وجمعيات وهيئات تُعنى بأهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية تحديدا، وترصد له في ذلك عدة جوائز تحفيزية بهدف جعل هذا المفهوم ضمن استراتيجيات الادارات والمؤسسات العمومية والخاصة كافة.

المنظمة العربية للمسؤولية الإجتماعية تاسست سنة 2013 مركزها الرئيسي بيروت، تدعم أساسا مؤسسات القطاعين العام والخاص على تطوير اهدافها ودمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها ومن أهدافها:

*العمل على تعميم ثقافة المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي وكذا مستوى الحكومات العربية؛

*تحفيز المجتمع المدني على الانخراط والتواصل أكثر مع كافة مؤسسات القطاعين العام والخاص حول وضع مبادئ تساعد في تعميم نشاطات المسؤولية الاجتماعية، ودعم برامجها في تحقيق التنمية المستدامة؛

*السعي لتوضيح رؤية الحكومات العربية بمجال المسؤولية الاجتماعية وربطها بشبكة الكترونية واحدة لدعم تطلعاتها وتسهيل التواصل بينها

*تحفيز وتكريم مسؤولي مؤسسات القطاع العام والخاص الذين قدموا مبادرات إجتماعية ملموسة، وكذا تكريم كافة المؤسسات الحائزة على شهادات **ISO** للمسؤولية الاجتماعية.

ولدعم مجهوداتها قامت هذه المنظمة برصد وتخصيص جوائز حول المسؤولية الاجتماعية، **مثل جائزة المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الرسمي والخاص** في المنطقة العربية، **جائزة درع التميّز الذهبي للمباني الذكيّة** (وهي ارقى جوائز **البيئة الذكية** على مستوى المنطقة العربية ، وهي مخصصة حصرا للوزارات والادارات الرسمية الحكومية و/أو شبه الحكومية على مستوى المنطقة العربية.)

الشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات (ACSRN): تشكلت في 2004 بالإمارات العربية المتحدة، وتحت شعار "بناء الشراكات من أجل مستقبل مستدام" لتسهيل تبادل الأفكار وتكوين شراكات دائمة في مختلف القطاعات والبلدان العربية، وهي مضمونة خارجياً من قبل مؤسسة (**DNV-GL**) التي تعد ثالث أكبر هيئة بالعالم لاعتماد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و**تهدف**:

* تطوير قاعدة بيانات لأفضل الممارسات الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات؛

*المساعدة العملية في تنفيذ استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات في أعمالهم الأساسية؛

*تسهيل فرص التواصل بين القادة الإقليميين للمسؤولية الاجتماعية للشركات ومع أقرانهم الدوليين؛

* وضع الدول العربية كقوة عالمية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

*توفير منصة متعددة لأصحاب المصلحة للقطاعين الخاص والعام لتبادل الخبرات الاجتماعية للشركات.

[2] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع أنظر في ذلك :لطفي قواسمي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، مذكرة لنيل لشهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012-2013.

وعن أهم **الجوائز** المدعّمة لنشاطها: * الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتعتبر هذه برنامج تم تطويره لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتهدف إلى تشجيع المؤسسات في العالم العربي على تكثيف جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وغيرها من الجوائز...

الجمعية العربية للمسؤولية الإجتماعية: غير ربحية تعد مملكة البحرين مقرا رئيسيا لاعمالها، أنشأت من قبل مجموعة من الخبراء بمجال المسئولية الاجتماعية فى المنطقة العربية، تهتم بمفاهيم العمل المسؤول وتطوير الشراكات الفاعله بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتدعم الدراسات والبحث العلمي للمسؤولية، وتسعي من خلال برامجها بتحويل المبادرات الى استراتيجيات تخدم المسئولية الاجتماعية.

د– مجلس المرأة العربية: بدأ المجلس نشاطه تحت مظلة المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية من خلال مؤتمرات وندوات تتناول شؤون المجتمع لدعم وترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية. وبإنطلاقته الجديدة بإسم مجلس المرأة العربية المبنية على أسس عمل وبناء علاقات متينة مع الهيئات النسائية العربية والدولية لإرساء العمل المشترك الفعال، بما في ذلك إنشاء شبكات عمل مشتركة لخدمة قضايا المرأة العربية بكل الجهود والطاقات من أجل الارتقاء بأوضاعها ومسؤولياتها المجتمعية تحت شعار **"مسيرة نحو مجتمع أفضل"**.

4. أهمية الدور التشاركي لأجهزة الدولة في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات إنجاحها بقطاع الأعمال الخاص:

اعتمدت الدولة باستراتيجياتها المنادية بأهمية هذه المسؤولية في قطاع الاعمال الخاص على تشارك كافة الأطراف المساهمة في إحداث التنمية المحلية بالدولة وطرقها التحسيسية تجاهها:

1.4 دور أهم أجهزة الدولة في التحسيس بأهمية المسؤولية الاجتماعية واستراتيجياتها في ذلك

1.1.4. دور الحكومة: إن دور الحكومة في تعزيز هذه المسؤولية يعكس إرادة الدولة السياسية ويتطلب: (الأسرج، 2011، ص:10)

- ✓ خلق تحول اجتماعي يهدف إلى نشر ثقافة تبني هذه المسؤولية بين كافة أطياف المجتمع، من خلال خطط إستراتيجية وطنية تنمي الإحساس بالانتماء والهوية، والتعريف بمفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات؛
- ✓ سن القوانين وتفعيل الجانب التأسيسي الذي يخدم التوجه الاجتماعي لقطاع الأعمال العام والخاص؛
- ✓ نشر الوعي الثقافي لدى المجتمع بأهمية هذه الفلسفة الإدارية الاجتماعية الناجحة؛
- ✓ تقوم الحكومة بتشجيع وتفعيل الشراكة الحقيقية بين قطاعي الأعمال العام والخاص والمجتمع المدني؛
- ✓ تسيير الإجراءات المرتبطة بأداء مؤسسات القطاع العام والخاص ، من خلال تقديم محفزات وإعفاءات ضريبية ومنح امتيازات خاصة لهذه المؤسسات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية؛

2.1.4 دور المؤسسات الاقتصادية: حتى تنجح هذه المؤسسات في تطبيق هذه المسؤولية وجب تأكيد تبنيها لبرامج تخدم هذا التوجه الاجتماعي، وفي مقدمة خططها مايلي: (مؤتمر الأمم المتحدة 2004 ، ص–ص: 10–15).

- ✓ خلق كيانات قانونية وآليات عمل ضمن استراتيجياتها، لتأكيد الالتزام المؤسسي بالمسئولية الاجتماعية؛
- ✓ تخصيص ميزانيات وبشكل منتظم لدعم أنشطة هذه الوحدات وإعطائها الاستقلالية لدعم برامجها؛
- ✓ فصل هذه الميزانيات عن الميزانية الأساسية لكي لا تتأثر بعوامل الربح والخسارة، وكذا تفاديا لإيقافها؛
- ✓ دعم تطوع الموظفين كي يكون جزء من إستراتيجية عمل المؤسسة، وتنفيذ برامج مشاركتهم وتدريبهم إما عن طريق لجان داخلية، جمعيات أهلية محلية أو المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛
- ✓ دعم البحث العلمي لخلق ثقافة علمية أكاديمية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ لفت نظر المسئولين ومتخذي القرار إلى أهمية هذا الجانب وخلق التنافس والتحفيز بين المؤسسات؛

3.1.4 دور المجتمع المدني: يعتمد دور المجتمع المدني في مجال المسؤولية الاجتماعية تجاه مؤسسات قطاع الأعمال من خلال القيام بما يلي: (جامعة القدس المفتوحة، 2011، مؤتمر نابلس).

✓ تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لهذا المفهوم، مع محاولة تحديد مفهومه بوضوح, بهدف زيادة وعي المؤسسات العامة والخاصة، بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباحها على المدى المتوسط والطويل؛

✓ تحديد أولويات التنمية التي يتعين على مؤسسات قطاع الأعمال التركيز عليها واستهدافها؛

✓ مشاركة مؤسسات القطاع العام والخاص على تحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال بناء إستراتيجية وطنية واقعية لتعزيز النزاهة والمسائلة والحكم الصالح ومحاربة الفساد؛

✓ تنظيم ورش عمل تضم صناع القرار لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية.

4.1.4 دور الإعلام: يكتسب دور الإعلام في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات قطاع الأعمال ككل أهمية كبيرة، ولتفعيل هذا الدور يتطلب منه ما يلي: (الأسرج، 2011، ص:10)

✓ تفعيل دور الإعلام في نشر هذه المسؤولية لدى قطاع الأعمال من خلال إعلانه عن الجهود الاجتماعية التي تبذلها هذه الأخيرة بهدف خلق نوع من المنافسة الاجتماعية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع؛

✓ ضرورة التغطية الإعلامية الجيدة لكافة المؤتمرات والندوات والورش والمبادرات الهادفة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات قطاع الأعمال ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها.

5.1.4 دور الجامعات: يتحدد دور الجامعات في بناء القدرات ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية على أسس علمية توضح كيفية قيامها بهذا الدور المجتمعي والمؤسسي المهم، كما أن هذا الدور الذي يسند إلى مؤسسات التعليم العالي يكون في إطار أخلاقي مؤسسي، لأن الجامعات ترتبط مع المجتمع بمسؤولية اجتماعية ودور مُجتمعي يفرضه عليها دورها المحوري في تكوين الموارد البشرية المؤهلة علميا وأخلاقيا والملتزمة والمسؤولة على تطوير المجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة بجميع مجالاتها ومناحيها. ولتفعيل دورها في إثراء توجهها الاجتماعي يتطلب منها ذلك وعلى سبيل المثال: (https://www.al-sharq.com/opinion/24/12/2016)

✓ العمل على تأسيس المؤتمرات ومختلف المبادرات الجامعية (المعارض الاعلامية، الأبواب المفتوحة الجامعة الصيفية...)، الهادفة في مضمونها إلى غرس وتنمية روح المواطنة بين مدخلات المنظومة الجامعية (الطلبة)، ونشر ثقافة هذه المسؤولية لمؤسسات قطاع الأعمال والمجتمع المدني ومجالاتها ومبادئها الصحيحة ؛

✓ العمل على وضع برامج ومناهج تكوينية ومحاضرات ضمن اطوار وتخصصات التعليم الجامعي، تسهم بطريقة تراكمية (إيجابية) في غرس ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، الشيء الذي يسهم بدوره في رفع نسبة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الذي بدوره هو **(مشروع مواطن صالح)** عند التخرج؛

✓ العمل على إنشاء بنك المشاريع، الذي يحتوي على مذكرات تخرج تتعلق بهذا التوجه الإداري الاجتماعي، وكذا الأعمال المنجزة من قبل مخابر البحث الجامعية التي تساهم في خلق أنشطة اقتصادية؛

✓ عرض تجارب ناجحة لبعض الدول التي سبق وأن اعتمدت هذه الفلسفة الاجتماعية ضمن استراتيجياتها ، وتمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية على إثرها، بهدف تطبيق هذه التجارب على قطاع الأعمال.

❖ فعلى سبيل المثال وعلى المستوى العالمي تتجلى أهمية هذه المسؤولية في التجربة الماليزية ولعلها من أبرز الدول الإسلامية اهتمامًا بهذا المجال، حيث تقرر استحداث منصب بالجامعات الماليزية **وهو نائب رئيس الجامعة للمسؤولية الاجتماعية** لإبراز مدى أهمية هذه المسؤولية بالحياة الأكاديمية وأهمية تبنيها بمختلف مجالات الحياة.

2.4 أهم استراتيجيات القطاع الخاص في النهوض بمسؤوليته الاجتماعية: تداخلت مسؤولية القطاع الاجتماعية ودوره على المستويان المؤسساتي والمجتمعي من خلال عدة برامج وقوانين مجتمعية وأخلاقية: (حلس،2016، ص12) (ثابت،2018، ص10):

1.2.4. على المستوى القانوني والاخلاقي:

✓ ضرورة التزام مؤسسات القطاع الخاص بمجموعة من القواعد الأخلاقية لكافة المجالات، والتي تحددها مجالس إدارات هذه المؤسسات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل عدالة وشفافية وتلتزم المؤسسات بتطبيقها؛

✓تطوير وتحسين مناخ الاعمال والارتقاء بمستوى الأداء المهني وتبني الحوكمة الرشيدة في ادارة المؤسسات والشركات وطبقا لأعلى مستويات الجودة والمقاييس والمواصفات الدولية في العمل والانتاج؛

✓ تقوم مؤسسات القطاع الخاص بإعداد توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية؛

✓عدم التهرب الضريبي وتأدية الحقوق المالية للحكومة والجهات ذات الحقوق.

2.2.4. على مستوى العمال وكافة أصحاب المصلحة:

✓ تؤكد مؤسسات القطاع الخاص على سياستها الواضحة بتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه العمال (كتوفير بيئة عمل صحية، آمنة، محفّزة، توفير فرص التدريب والتشغيل لجميع الفئات المعنية وفق ضوابط قانونية تتسم بالعدالة والشفافية، حرية العمل النقابي...) وأصحاب المصلحة، واحترام حقوقهم ومراعاة حماية أصول المؤسسة؛

✓ تهتم مؤسسات القطاع الخاص بتلبية التزاماتها تجاه عملائها وأن تسعى جاهدة لتلبية وحماية حقوقهم؛

✓ التعاون مع الجامعات والاساتذة، وتدريب الطلبة، وتطبيق البحوث العلمية ميدانيا بهدف سد الفجوة بالقطاعين.

3.2.4. على مستوى السلع والخدمات وحماية المستهلك:

✓ حماية المستهلك بتوفير كافة المنتجات، السلع الصحية والغذائية، والخدمات وفق درجات الجودة وحسب المواصفات المطلوبة وباسعار معقولة وبتوزيع عادل لجميع شرائح المجتمع؛

✓ حماية المستهلك من الاستغلال والاحتكار، والتعاون الايجابي مع جمعيات حماية المستهلكين؛

4.2.4. على المستوى المجتمعي: الذي يندرج ضمن إطار التبرعات والدعم المالي، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، القطاع الثقافي والفني، القطاع الصحي، الشأن الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، كما يلي:

✓تقديم مساعدات عينية ومالية (ليس بطريقة عشوائية أوتندرج ضمن مسمى العمل الخيري والتطوعي،..) للجهات المحتاجة حقا، بهدف توفير مساعدة وتنمية حقيقية مستدامة، وحل جذري لجزء من مشاكل هذه الفئة ؛

✓منح فرصة لجانب الوقف الخاص في إحداث التنمية، فكبرى الدول تقوم مشاريع مؤسساتها على أعمال الوقف؛

✓دعم وتمويل مراكز ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في شتى المجالات وتحديدا الدراسات الميدانية التي تخص القطاعات الهامة والحساسة بالدولة، ودعم المؤتمرات والندوات التي تعقدها هذه المؤسسات.

✓التنسيق والتواصل المستمر مع الجامعات والاستفادة من خبراتها، للمساهمة في تقديم دراسات وحلول لمشاكل القطاع الخاص، والتباحث المستمر مع الجامعات للموائمة بين مخرجاتها ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ومراجعة المناهج الدراسية على ضوء ذلك باستمرار، وتقديم الدعم، المنح، التحفيز والتكريم لكافة مستحقيه.

- ✓ دعم المعارض، المهرجانات والنوادي الثقافية المتفقة اهدافها وغاياتها مع متطلبات التنمية الثقافية والاجتماعية؛
- ✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل؛
- ✓ ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحرفية، والتنمية الريفية، وتشجيع المشروعات التعاونية، وتتبني البرامج، التنموية، والاجتماعية والاقتصادية بالمجالات الصحية والثقافية والتطوعية والإنسانية للفئات المحتاجة ؛
- ✓ تقديم الهبّات والمساعدات الممكنة في حالة الطوارئ؛
- ✓ دعم العيادات والمراكز الصحية والمستشفيات العمومية وقطاع الصحة بالمناطق النائية، بالمعدات والادوية الطبية، وتخصيص ايام علاجية مجانية لحالات المرضى الغير قادرين على مصاريف العلاج و الجراحة؛
- ✓ المساهمة في حملات التوعية الصحية، وقوانين المرور وحماية المواطن، ودعم مراكز الرعاية لكافة الشرائح.

5.2.4. على مستوى حماية البيئة:

- ✓ مراعاة حقوق الإنسان والاعتبارات البيئية أثناء ممارسة القطاع الخاص لنشاطاته الاقتصادية؛
- ✓ الاستخدام الامثل لمدخلات الانتاج الصديقة للبيئة، والتخلص من النفايات الصناعية بطريقة لا تلوث البيئة؛
- ✓ دعم أنشطة جمعيات حماية البيئة، الاسهام في عمليات التوعية البيئية ودعم برامجها؛
- ✓ التعاون مع السلطات المحلية والعمومية حول تحفيز القدرات وتطوير أساليب إدارة القطاع البيئي.

3.4 أهم المكاسب المحققة: يجني القطاع الخاص عدة مكاسب جراء تبنيه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وإسهاماته المستمرة والمدروسة بتحقيق التنمية المحلية المستدامة. (طلحي،**2015**،ص-ص:**26-28**)

- ✓ تحسين صورة مؤسسات القطاع الخاص في المجتمع، تجاه الدولة وهيئات المجتمع المدني، والقطاع العام؛
- ✓ ترسيخ مظهرها الإيجابي أمام العاملين والعملاء ما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية أمام المؤسسات الأخرى؛
- ✓ المنظمة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات و القوانين الحكومية؛
- ✓ تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها **بالمنظور البعيد وليس بمنظور الأجل القصير** كما في الماضي، حيث إنفاق المؤسسة لحل المشاكل، والذي يؤدي لخفض الأرباح بالأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل؛
- ✓ بالإضافة الى الأثر الإيجابي الذي تتركه على الدولة و المجتمع، فبالنسبة للدولة فإن ازدياد اهتمام القطاع الخاص بالدور الاجتماعي يؤدي الى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل آداء مهامها المختلفة اتجاه مجتمعها المحلي (من تحقيق الأمن المحلي والحدود، تحسين علاقات العمل والتجارة الدولية، تأمين الصحة العامة خاصة في أوقات الكوارث....)، أما بالنسبة للمجتمع، فإن من أهم الفوائد التي تترتب عن تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية هو القبول الاجتماعي(بسبب ما لمسه المجتمع من إسهامات متواصلة للمؤسسات الخاصة المتبنية لهذا المفهوم الاجتماعي في كافة مجالات التنمية المحلية ما يعمل على استدامتها) والعلاقة الإيجابية والبينية مع المجتمع

5. الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في مضمون المقال أعلاه، نلاحظ أن اجتهادات الدولة من وضع الآليات والاستراتيجيات المنادية تارة بتكاتف الأطراف الفاعلة وتكثيف جهودها في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتارة أخرى التحسيس بأهمية تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية تجاه القطاع الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى اجتهادات الدولة في خلق الأجهزة والهيئات الادارية المنادية بتفعيل دور القطاع الخاص في الدولة، تصب كلّها في خدمة وترقية التنمية المحلية المستدامة بها.

إلا أن هذه الجهود لازالت لم تعطِ بعد النتائج المرجوة منها بسبب:

- ❖ حداثة هذا المفهوم في أغلب مؤسسات القطاع الخاص الجزائري (رغم قِدمه وتبنيه دوليا والعمل به على مستوى المؤسسات الاقتصادية للقطاع والخاص)؛
- ❖ عدم بلورته في إطار تنظيمي مؤسساتي واضح يتيح لمسئولي هذا القطاع ممارسة ميدانية واعية وصحيحة؛
- ❖ الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص من حيث أنه نمى وتطور على ضعف القطاع العمومي ، ولازال شاغله الأكبر البعد الاقتصادي (تعظيم الربح) مقارنة بالبعد الاجتماعي والبيئي.

وقد تم التوصل في نطاق هذا المقال من خلال الإطار النظري لعدد من النتائج لعل من أهمها :

- تعتبر فلسفة المسؤولية الاجتماعية مدخل محوري لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بالدولة.
- يساهم القطاع الخاص بالنسبة العظمى مقارنة بالقطاع العام 99.98% في خدمة التنمية المحلية بالدولة.
- تجتهد الجزائر بجملة من الآليات والاستراتيجيات لدعم القطاع الخاص، وهذا لثقتها بدوره في النهوض بالتنمية المحلية المستدامة بها.
- يتداخل مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع عدة مفاهيم أخرى مباشرة مع متغيرات المقال المطروح أعلاه.

وفي ضوء تلك النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات لعلّ من أهمها:

- الإبقاء على طوعية مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات العامة والخاصة دون ربطها بجانب قانوني إلزامي، قد يعمل على تجريم من لم يتبناها ضمن نشاطاته؛
- يجب العمل على ضرورة تكثيف عمليات التحسيس حول هذا المسعى الاجتماعي، بإشراك كل الأطراف المهتمة بخدمة وتنمية الدولة؛
- وبالموازاة يجب بلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار تنظيمي مؤسساتي واضح الملامح يتيح لمسئولي القطاع الخاص ممارسة ميدانية له واعية وصحيحة دون الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى؛
- وبالموازاة يجب التاسيس لخلق شراكات ثنائية وثلاثية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني تتبنى في مضمونها فلسفة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، بهدف إحداث تنمية محلية مستدامة بقطاعات الدولة؛
- إن إنجاح مسعى تبني المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص، يعتمد على تحفيز الدولة في ذلك من خلال قيامها بتوفير صندوق تمويل مستقل مساعد يخدم هذه المبادرات في شتى المجالات وبنسب تحفيزية؛
- ضرورة الاطلاع على التجارب الدولية والعربية الناجحة بمجال تطبيق هذه الفلسفة الاجتماعية بالقطاع الخاص، والتعرف على أهم الآليات التي اعتمدتها هذه الأخيرة بهدف الاستفادة منها وتطبيقها ما أمكن ذلك؛
- العمل على إدراج مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتدريسه بشكل مباشر في الجامعات والهيئات التعليمية.

وفي ضوء ما تم طرحه، يمكن اقتراح آفاق مستقبلية تخدم هذا المقال ومن جوانب أخرى: فانطلاقا من كون الجامعة هي بوابة نشر الوعي الثقافي على مستوى الدول، فجل المواضيع المقترحة سيكون مهدها الجامعة:

- دور الجامعة في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الطلبة **(باعتبارهم مشاريع مخرجاتها ومدخلات عالم الشغل)**؛
- دور الجامعة في التوعية بأهمية ودور القطاع الخاص في إحداث التنمية المحلية المستدامة بالدولة.

6. الإحالات والمراجع :

1. ثابت الطاهر، فبراير 2018، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص**، ، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية.
2. *جمعة السيد، 2001*، **المسئولية الاجتماعية لرأس المال الاجنبي**، *مصر، دار العلمين.*
3. حسين عمر،1995، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

4. نجم عبود نجم، 2006، **أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في منظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.

5. Abdelli, Mohammed El Amine., Mansour, Nadia., & Nabila, Smaili. (2020). **The Engineering of Territorial Tourism Study Case of Algeria.** In Korstanje, M. E., George, B., & Nedelea, A. **(Ed.)**, Strategies for Promoting Sustainable Hospitality and Tourism Services . IGI Global. http://DOI:10.4018/978-1-7998-4330-6.ch008

6. Abdelli, Mohammed El Amine., & AIED Malika,. (2020). **The Contribution of Social Responsibility to Achieving a Competitive Moral Advantage: A Case Study of Sherhal Sweets Organization**. In Batabyal, D. (**Ed.**), Global Entrepreneurial Trends in the Tourism and Hospitality Industry. IGI Global. http:// DOI:10.4018/978-1-7998-2603-3.ch013

7. Alain Fayolle, 2004,**Entrepreneuriat**, Paris , Dunod.

8. Peter.raynad, Maya.forstater, Venna, Janvier 2002, **Corporate Social Responsability : Implications For small and medium entrerprises in developing countries, ONUDI** .Consulter Le Site **www.unido.org** .

9. بدراوي سفيان، ، 2014-2015 ، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه ل.م.د، علم الاجتماع، جامعة تلمسان،

10. جديدي موسى، 2009-2010، **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم-الجزائر .

11. جودي ليليا، رابيا فريال، 2015-2016 ، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مذكرة الماستر، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية ، جامعة مولود معمري –تيزي وزو.

12. الجودي محمد علي، 2014-2015 ، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه علوم، علوم التسيير، جامعة، بسكرة،

13. خنفر أنفال، 2016-2017، **توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المسؤولية الاجتماعية –دراسة لعينة PME بورقلة**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

14. رحماني زينب ، 2014-2015 ، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية–دراسة حالة الجزائر**- كلية الحقوق والعلوم السياسية- - مذكرة الماستر، قسم علوم سياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي.

15. الصافي عبد القادر ، 2006-2007 ، **سياسة الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية– حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير ،جامعة الجزائر .

16. طلحي خولة، 2014-2015، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة ،مذكرة الماستر، جامعة أم البواقي.

17. عبد الحفيظي عيسى، 2014-2015 ، **مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي–دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**- رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان.

18. قواسمي لطفي ، 2012-2013، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، مذكرة لنيل لشهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة .

19. لمزواد صباح ، 2009، **دور القطاع الخاص بإنشاء المدن الجديدة– ع. منجلي**، مذكرة الماجستير، علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة.

20. مقدم وهيبة: 2013- 2014 ، **تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية**، رسالة دكتوراة في علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران-الجزائر.

21. مقيطع حمزة, 2011، **دور التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسات**, رسالة ماجستير, جامعة فرحات عباس, سطيف,.

22. موفق علي ، 2012، **أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية..جامعة الجزائر3.

23. أبو غزالة طلال وآخرون، 2011 ، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، .د.م.ن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

24. ثوامرية ريم ، خروف منير ، ماي 2018، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالجزائر ودوره في التنمية المستدامة**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 23 الجزء02.

25. حلس رائد محمد، 12 مارس2016 ، **دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مركز التخطيط غزة- فلسطين،.

26. العابد لزهر، دهان محمد، مارس2019، **تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة–سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والاعمالJEBE ، المجلد03، العدد01.

27. فيدمة عبد الحق ، **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الادارة للتنمية والبحوث والدراسات، العدد الاول، الجزائر.

28. ناجي عبد النور، ناجي عمارة، جوان 2017، **تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مقدمة ضمن مجلة قالمة حوليات للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 20 .

29. Cecile Renouard, **january 2012 , Le secteur privé et la lutte contre la pauvreté**, The journal of field actions Science Reports – FACTS Reports-, **Special Issue 4, in URL: http://journals.openedition.org/factsreports/1263**

30. Makhlouf sara, 2015,**La gouvernance territoriale : un outil privilégié pour le développement local durable**, Revu Economie et finance, N00 ,

31. بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، يومي 18-19 أفريل 2012، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر.

32. بن شيخة صحراوي، ديسمبر 2003، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مداخلة وطنية مقدمة ضمن ملتقى سعيدة،.

33. بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، *2012*، مداخلة بعنوان **المسؤولية الاجتماعية للمقاول و مؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة**، *مقدمة ضمن فعاليات ملتقى المسؤولية الاجتماعية والقطاع الخاص بجامعة بشار.*

34. جامعة القدس المفتوحة, 26 سبتمبر 2011، **البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية**,، فعاليات مؤتمر نابلس.

35. السحيباني صالح ، 23-25-مارس 2009، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية–حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، بالمؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف، بيروت.

36. شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين، 2017، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية–دراسة حالة الجزائر**،

37. عدمان مريزق، زويتة محمد صالح، 2012، **سبل تفعيل الشراكة بين قطاع الأعمال والقطاع الخيري لدعم المسؤولية الاجتماعية** . مقدمة ضمن فعاليات ملتقى المسؤولية الاجتماعية والقطاع الخاص بجامعة بشار.

38. قوجيل محمد ، بوغابة محمد حافظ ، يومي 18 و 19 أفريل 2011، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- **http.//www.w bcsd.org/wcb/publucations/csr2000.pdf**
- **http://socio.montadarabi.com/t1978-topic**
- **https://www.al-sharq.com/opinion/24/12/2016**
- **https://www.echoroukonline.com/**Consulté le 02/03/2020
- **https://www.youm7.com/story/** Consulté Le 18 /09/2020

39. حسين الأسرج, **تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**, ورقة عمل, أكتوبر 2011, الانترنت, الرابط: **.http://mpra.ub.uni-muenchen.de/34422/**

40. علي كريم العمار، **مقدمة في تنمية الاقتصادات المحلية**، جامعة بغداد، العراق، ص 01 ، تاريخ التصفح:2015/10/27.

41. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **نشاطات ومهام**، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين...، الجزائر، العدد .32 ديسمبر 2006 .

42.المادة **02** من المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ **05** ماي **2020** بالجريدة الرسمية العدد27